

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة تظل القضية الفلسطينية تتميز بأمرين قل أن يجتمعا في قضية أخرى من قضايا العرب والمسلمين في عالمنا المعاصر: الأول، أنها قضية محل إجماع العرب والمسلمين. والثاني، أنها القضية المعيار، "الترمومتر"، التي تعبر أصدق تعبير عن حال الأمة. وتمثل الدائرة الإسلامية الظهير الأهم للقضية الفلسطينية وقت أن تضيق الدوائر الأخرى، ويظل العمق الاستراتيجي لقضية تحرير فلسطين هو المحيط الإسلامي الواسع الذي يشكل أحد أهم عوامل الضغط على الأنظمة الإقليمية.

وبالرغم من أن المفاهيم الجغرافية هي الأسهل في مضمار التعريفات المنهجية، إلا أن مفهوم الدائرة الإسلامية لاحتوائه على متغير ايدولوجي مضافاً إلى المتغير الجغرافي، يظل ملتبساً إلى حد كبير بل وقابلاً للتطوير. وهذه الدراسة هي محاولة لتقييم دور هذه الدائرة وعملها على صعيد القضية الفلسطينية، حيث أن دور تلك الدائرة مرتبط إلى حد كبير بحجمها، ومكوناتها الطبيعية والبشرية والحضارية وارتباطاتها مع دوائر الصراع الأخرى.

وتحتل القضية الفلسطينية موقعاً مهماً في أولويات السياسة الخارجية للدول الإسلامية، التي ترى أن القضية الفلسطينية لا تهم الدول العربية فحسب، بل هي قضية تهم العالم الإسلامي بأسره. إلا أن اهتمامات وتوجهات الدول الإسلامية تجاه الصراع مع الكيان الاسرائيلي منذ قيام الكيان الاسرائيلي عام ١٩٤٨، كانت مختلفة ومتباينة، نظراً لغياب التعاون الحقيقي بين مختلف دول العالم الإسلامي، واختلاف مصالح وتحالفات الدول الإسلامية. وربما يوفر النظر في مواقف عدد من الدول الإسلامية الرئيسية صورة لتباين السياسات الإسلامية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية. وسيركز هذا الفصل على ثلاث دول هي إيران وتركيا وباكستان، مع لمحة عامة في البداية عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

تعود العلاقة الثنائية بين منظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين إلى اعتبارات تاريخية، إذ

منظمة المؤتمر الإسلامي

إن المنظمة ذاتها قد تأسست في الرباط (المغرب) على إثر الحريق الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك في ٢١ آب / أغسطس ١٩٦٩ في مدينة القدس المحتلة. وبقدر ما كانت هذه الجريمة البشعة

انتهاكاً لمقدسات المسلمين وأماكن عبادتهم، بقدر ما كان رد قادة العالم الإسلامي واضحاً في تأسيس منظمة تضطلع بعبء الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وقد تضمّن إنشاء المنظمة وميثاقها عهداً بالسعي بكل الوسائل السياسية والعسكرية لتحرير القدس الشريف من الاحتلال الصهيوني. كما تضمّن الهدف الثاني من أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي: التنسيق في حماية الأماكن المقدسة، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه وتحرير أراضيه، والعمل على استئصال التمييز العنصري والاستعمار بكل أشكاله.

وشهدت سنة ٢٠٠٥ عقد الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة (٧-٨ كانون الأول / ديسمبر)^(١). وركزت بشكل عام على محاربة "التطرف والإرهاب". غير أن كلمة أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تضمنت فقرة كاملة عن القضية الفلسطينية، لكنها لم تتعد السياسات الرسمية العامة التي درجت المنظمة على تكرارها لسنوات عديدة، حيث قال: "لقد أدرك العالم كله الآن أن أخطر بواعث التوتر والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط بل في العالم كله، كامنة في تداعيات المأساة التي تتوالى فصولها في فلسطين، وفي مدينة القدس الشريف على وجه الخصوص. الممارسات الاسرائيلية تنتهك كل يوم المواثيق والأعراف الدولية، والقانون الدولي، والقيم الإنسانية، وعلى رأسها حقوق الإنسان. وينجم عن هذا بالضرورة وضع متفجر جلب إلى المنطقة المآسي والمعاناة، وإلى العالم التوتر وانعدام الأمن وتفاقم المخاطر". وأكد على دعم المبادرة العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز. وختم كلمته بقوله: "لقد ذكرنا أن خيار السلام هو الخيار الاستراتيجي لحل مشاكل الشرق الأوسط. وبناء على هذا المنظور، فإننا ندعو المجموعة الدولية أن تفرض على اسرائيل الالتزام التام بتطبيق خارطة الطريق. ونصرّ على أن تتخلى اسرائيل عن سياستها في مدينة القدس التي نعتبر قضيتها القضية المركزية الأولى للعالم الإسلامي كله".

وربما كان صدى القضية الفلسطينية في البيان الختامي^(٢)، الذي صدر عن القمة أكثر وضوحاً حينما ركز عليها في الجانب السياسي فجاء فيه: "أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين، باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الاسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة". ودعا البيان إلى بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة، ودعم المؤسسات الفلسطينية فيها، وإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس. ودعا إلى

"دعم وقفية صندوق القدس، بحيث يسهم فيها كل مسلم بدولار واحد إلى جانب إسهام الدول الأعضاء".

ورغم وجود اقتراحات عملية في البيان الختامي، إلا أنها تفتقر إلى الجدية وآليات المتابعة والتنفيذ. وهو الجانب السلبي المعتاد في عمل هذه المنظمة منذ نشأتها.

وبمناسبة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بياناً في ٢١ من شهر آب / أغسطس ٢٠٠٥ تدعو فيه إلى انسحاب "اسرائيل" من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، وإلى التحرك الفوري لمواجهة الإجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس. وقال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو: "نتطلع أيضاً إلى العمل على إزالة جدار الفصل وجميع المستوطنات، ورفع الحصار والعزل المفروض على مدينة القدس الشريف، ووقف العدوان والتهديدات المستمرة للمقدسات والمسجد الأقصى المبارك خاصة، وتمكين الشعب الفلسطيني من التنقل بحرية في داخل وطنه وإلى الخارج". كما ركز أوغلو بشكل خاص على المخاطر والوضع الأليم الذي تعيشه مدينة القدس الشريف وأهلها، جراء الإجراءات والممارسات الاسرائيلية غير القانونية والهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها الحضارية والتاريخية والديموغرافية. ودعا المجتمع الدولي واللجنة الرباعية إلى التحرك الفوري من أجل حمل "اسرائيل" على وقف اعتداءاتها وإجراءاتها واحترام وتنفيذ القرارات المتصلة بمدينة القدس.

وبسبب دعوات اليهود المتعصبين لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، التي تصاعدت وتيرتها في العامين الماضيين^(٣)، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بياناً عبرت فيه عن قلقها البالغ للأوضاع التي آلت إليها الأماكن الدينية والتاريخية في مدينة القدس بسبب حفريات اسرائيلية، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في إلزام "اسرائيل" بعدم تغيير معالم المدينة المقدسة. وأشار الأمين العام للمنظمة خصوصاً إلى الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك وأسوار البلدة القديمة في المدينة المقدسة. وحذر البيان من خطورة التصريحات الاسرائيلية الأخيرة حول تصدع الأسوار التي تحيط بالبلدة القديمة باعتبارها محاولة جديدة من "اسرائيل" للتدخل في شؤون الأوقاف الإسلامية وتغيير هوية مدينة القدس^(٤).

من المؤسف له أن منظمة ضخمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي تضم في عضويتها ٥٧ بلداً لم تكن سوى مراقب عاجز لما يحدث من مأس ومشاريع تهويد لفلسطين. وعلى أي حال، فإن هذه المنظمة ليست إلا انعكاساً لحالة الضعف والتشتت العربي والإسلامي. ولذلك، فليس من المتوقع لها أن تقوم بدور فعّال في المدى القريب.

تركيا

منذ أن وصلت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من "إسرائيل" وفلسطين، بل إن منحى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين.

وقد وجد حزب العدالة نفسه في حالة شدّ كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً قضية فلسطين، وإلى معاداة الكيان الإسرائيلي. بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بـ"إسرائيل"، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا، ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي، وعدم إغضاب أمريكا، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعوقُ تبني سياسات إسلامية أكثر وضوحاً وانفتاحاً.

حاولت تركيا خلال سنة ٢٠٠٥ تبني سياسات "ممتزنة" وفق معاييرها، وفي أوائل ٢٠٠٥ زار عبد الله جول وزير خارجية تركيا مقر السلطة الفلسطينية في رام الله. وقد رحب به نبيل شعث وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية، وقال شعث إن الوفد جاء ليفتح صفحة جديدة في العلاقات التاريخية الفلسطينية - التركية. وأضاف إن تركيا هي الدولة الأولى غير العربية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وكانت دائماً تقف إلى جانب فلسطين في كافة المحافل الدولية. كما كشف شعث أنه سيتم توقيع اتفاقية تعاون ثقافي وفي كافة المجالات التعليمية والاقتصادية مع تركيا^(٥).

وفي محاولة لتوثيق العلاقات التركية - الفلسطينية وصل أردوغان في الثاني من أيار/ مايو ٢٠٠٥ إلى رام الله في أول زيارة له واصفاً في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع عباس العلاقات التركية- الفلسطينية بأنها تاريخية، قائلاً إن هذه العلاقات "تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة ومن التاريخ الطويل الذي نعتز به"^(٦). وأعلن أردوغان أن أنقرة مستعدة "لبذل كل ما في وسعها" لتشجيع عملية السلام في حال طلب الاسرائيليون والفلسطينيون المساعدة. وفي ختام لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أثنى أردوغان على "العلاقات الممتازة التي تربط بلاده بكل من الاسرائيليين والفلسطينيين"، وقال: "أبلغنا الطرفين بأننا على استعداد تام لبذل كل ما في وسعنا للإسهام في السلام، ويعود للطرفين أن يحددوا نوع المساعدة التي يمكننا تقديمها، وسوف نقوم بذلك"^(٧).

وقد حاولت تركيا في السنوات الماضية لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ففي سنة ٢٠٠١، وضمن إطار اللجنة المكونة من قبل الأمم المتحدة أيضاً، عملت تركيا بدور الوسيط لفض النزاعات على الأرض في ذلك الوقت، وفي الإسهام في تحضير تقرير هذه اللجنة، وكانت

تركيا ممثلةً برئيس الجمهورية التركية الأسبق، سليمان ديميريل، مع خمسة أعضاء آخرين ضمن لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الأمم المتحدة (لجنة ميتشيل). ولقد تم إشراك تركيا في هذه اللجنة بناءً على الطلب الشخصي لياسر عرفات.

ومن ناحية أخرى، وضمن إطار الأمم المتحدة أيضاً، تشارك تركيا في اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى عضويتها في لجنة القدس في الأمم المتحدة. كما تشارك مع قوات المراقبين الدوليين المتواجدة في مدينة الخليل.

وخلال سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حصل تطور ملموس في العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا والسلطة الفلسطينية. فتم التوقيع على الاتفاق التجاري الحرّ بين البلدين، خلال الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد الفلسطيني، السيد ماهر المصري، لتركيا في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤. وعقد الاجتماع الدوري الثاني لمجلس العمل التركي الفلسطيني، في اسطنبول، في الفترة بين ٧-٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. كما تم التوقيع على اتفاق للتعاون المشترك بين الغرف التجارية لكلا الدولتين. وقامت السلطات التركية بالتعميم على جميع ممثلياتها القنصلية في العالم بمنح حاملي مختلف جوازات السفر الفلسطينية تأشيرات الدخول رأساً وبدون تأخير^(٨).

ومن جهة أخرى، فبالرغم من الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وسعي قادته إلى تعميق العلاقات بالجانب الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب التي أسستها الحكومات التركية المتعاقبة. غير أن علاقات الطرفين شهدت بعض البرود والاهتزازات خلال العامين الماضيين وحتى نهاية ٢٠٠٥، وذلك يرجع إلى:

١ - أن حكومة حزب العدالة والتنمية حاولت إقرار سياسة خارجية جديدة، مفادها إبعاد تركيا عن المحاور وإقامة علاقات جيدة ومن دون مشكلات مع جميع القوى الإقليمية والدولية، بالقدر الممكن. وفي هذا السياق كان الانفتاح التركي على سوريا وإيران وروسيا وقبرص. وفسّر ذلك على أنه تقليص للعلاقات مع "إسرائيل". ولكن ذلك لم يكن أكثر من إعادة ضبط إيقاع العلاقات بين الطرفين، إذ إن العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" استمرت نشطة في كل المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية والأمنية.

٢ - إذا كانت الحرب العراقية والاحتلال الأمريكي للعراق سبباً لبروز خلافات بين أنقرة وواشنطن، فإن التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق خصوصاً وتقديم الدعم للأكراد العراقيين كان باعثاً لاستثارة حساسية أنقرة. ومع أن جول قال في أثناء زيارته لـ"إسرائيل" إنه يقبل النفي الإسرائيلي حول التدخل في شمال العراق، إلا أنه وصف هذه المسألة بأنها أكثر تعقيداً

من ذلك، فيما يشبهه عدم اقتناعه بالنفي الاسرائيلي. إن تقديم "اسرائيل" الدعم لتطلعات الأكراد الانفصالية عن بغداد هو في نظر أنقرة لعب بالخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، ومن هنا يمكن أن يأتي الغضب التركي العام، حكومة ومؤسسة عسكرية، من سياسات الحكومة الاسرائيلية تجاه المسألة الكردية^(٩).

يقول الباحث التركي مصطفى كبار أوغلو في دراسة له أن العلاقات بين تركيا و"اسرائيل" قد ازدهرت حتى الماضي القريب ولكن جاءت حرب أمريكا في العراق لتكشف أن "الحليفين القديمين" ما زال لكل منهما أهداف متعارضة ومصالح متباينة وشواغل متناقضة، فيما يتعلق بإعادة تشكيل (هيكل) عراق المستقبل. وتضيف الدراسة أن تركيا تخشى قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، بينما ترى "اسرائيل" دولة كردية مستقلة في شمال العراق أمراً مفيداً لها، من وجهة النظر الأمنية، بمعنى تأمين "اسرائيل" من التهديدات التي تتوقعها من جانب أقطار مثل إيران وباكستان وما يتجاوزهما^(١٠).

٣ - صحيح أن حزب العدالة والتنمية جاء بمقاربة معتدلة للإسلام السياسي، وللعلمانية، وللعلاقة مع القوى الغربية، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن قاعدته الأساسية إسلامية، وهذه لها حساسياتها من مجمل السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب والمسلمين. وقد أسهم تعاضم الممارسات الصهيونية ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني في إحراج حكومة أردوغان واضطرار الأخير لاتخاذ مواقف حادة ضد "اسرائيل"، تلافياً لتصدع قاعدة الحزب. فقد اتخذ الحزب الحاكم موقفاً نقدياً خاصاً تجاه تصرفات "اسرائيل" ضد الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى. وعلى سبيل المثال، وصف رئيس الوزراء أردوغان اغتيال "اسرائيل" قائد حماس الشيخ أحمد ياسين في ٢٠٠٤ بأنه "عمل إرهابي"^(١١).

في أوائل العام ٢٠٠٥ حظيت الزيارة التي قام بها وزير خارجية تركيا عبد الله جول إلى "اسرائيل" باهتمام استثنائي لدى جميع الأطراف، فهي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل أكثر من سنتين إلى "اسرائيل"، وهي تأتي بعد رفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان استقبال رئيس حكومة "اسرائيل" شارون، وفي وصف أردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بـ"إرهاب الدولة". ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سوريا والفلسطينيين من جهة و"اسرائيل" من جهة ثانية، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات التركية - الاسرائيلية، وهو ما يبدو أنه حقق بعض النجاح.

وفي الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى "اسرائيل" هي الأولى له منذ وصوله إلى السلطة قبل عامين ونصف. وقد أعلن أن زيارة أردوغان

تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده و"إسرائيل" والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. وقد كان البعد الاقتصادي في الزيارة واضحاً، إذ صحب أردوغان أكثر من مائة من رجال الأعمال الأتراك^(١٢).

وحسب مصدر اسرائيلي أنه خلال الزيارة بحث رئيس الوزراء أردوغان مع المسؤولين الاسرائيليين في صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نحو نصف مليار دولار، وتتمحور الصفقة حول قيام الصناعات العسكرية الاسرائيلية بتطوير وتحسين قرابة ٣٠ طائرة حربية من طراز "فانتوم إف-٤"، تابعة لسلاح الجو التركي^(١٣). وكشف رئيس حزب السعادة الإسلامي التركي رجائي قوطان أنه تم الاتفاق بين تركيا و"إسرائيل" على بيع مياه نهر "منفجات" التركي لـ"إسرائيل" بشكل نهائي خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لـ"إسرائيل"^(١٤).

وفي شهر أيار/ مايو أيضاً زار وزير الدفاع التركي وجدي غونول تل أبيب حيث تم البحث في خطط تطوير الطائرات الحربية التركية وتزويد أنقرة بطائرات من دون طيار بعيدة المدى. ووصف مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية عاموس العلاقات بين مؤسستي الدفاع في الدولتين بأنها ممتازة. وقال المتحدث باسم صناعة الطائرات الاسرائيلية دورون سوسليك إن تركيا مهتمة بتطوير طائرات "إف ٤"، وأشار إلى أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند^(١٥).

أما في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ أجرى وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي حلمي جولر مع نظيره الاسرائيلي بنيامين بن يعازر في تركيا مباحثات تركزت حول مشاريع للتعاون الثنائي في مجال الطاقة والمياه. ومن ناحية أخرى قال الوزير التركي إن هناك اتفاقية لتصدير المياه من تركيا لـ"إسرائيل" مشيراً إلى أنه سيتم توسيع نطاق هذه الاتفاقية حيث تخطط أنقرة لمد خط أنبوب المياه ليشمل أيضاً كلاً من الأردن وفلسطين^(١٦). ولم ينته العام إلا وقام رئيس الأركان الاسرائيلي دان حالوتس بزيارة تركيا، وهي زيارة نظر المراقبون إليها باهتمام، لكونها جاءت في وقت يتزايد فيه عدد التقاطعات السياسية التركية والاسرائيلية إزاء ما يجري في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالعراق والبرنامج النووي الإيراني^(١٧).

وكانت العلاقات قد ازدهرت بين البلدين في التسعينيات من القرن العشرين، إذ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العسكري، ومنها إجراء المناورات المشتركة وفتح المجالات الجوية التركية لتدريب الطائرات الاسرائيلية، بعد أن بدأت تل أبيب بتحديث الطائرات التركية من طراز "إف ١٦" و"إف ١٥". كما وقع الطرفان على العديد من الاتفاقيات المبدئية لتصنيع صواريخ "أرو" ودبابات "ميركافا" الاسرائيلية ومروحيات اسرائيلية روسية في تركيا.

ثم شهدت العلاقات التركية - الاسرائيلية توتراً وفتوراً منذ أن اتهم رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد "اسرائيل" بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين العام ٢٠٠١. وزادت شدة هذا الفتور والتوتر بعد تسلم حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية السلطة في أنقرة نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، وقررت حكومة العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٤ تجميد كل الاتفاقيات التي تم ذكرها سابقاً^(١٨). ثم ما لبثت العلاقات أن تحسنت بعد ذلك.

وقد ازدادت التجارة الثنائية التي قاربت ٥٤ مليون دولار سنة ١٩٨٧، إلى ملياري دولار سنة ٢٠٠٤، ما عدا مبيعات الأسلحة. وأوجد هذا الازدهار لوبيات أعمال في كلا البلدين تضغطان من أجل روابط أقوى. كما كان للسياحة دور مهم، إذ سافر ثلاثة ملايين و٢٩٨ ألف سائح اسرائيلي إلى تركيا بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، وهو رقم لا يُستهان به، باعتبار أن عدد سكان "اسرائيل" أقل من ٧ ملايين، وصرفوا ما يقارب مليارين و٤٠٠ مليون دولار^(١٩).

وفيما يلي جدول التجارة الاسرائيلية مع تركيا من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥^(٢٠):

جدول رقم ٤/١: جدول التجارة الاسرائيلية مع تركيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) (المبلغ بالمليون دولار)		
السنة	الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا	الواردات إلى "اسرائيل" من تركيا
٢٠٠٢	٣٨٣.١	٨١٣.٧
٢٠٠٣	٤٧٠.٣	٩٥١.٥
٢٠٠٤	٨١٣.٥	١١٦٦.٩
٢٠٠٥	٩١٩	١٢٢١

ومن جهة أخرى تم الاستفادة من تركيا كجسر للتطبيع بين "اسرائيل" وبعض البلدان العربية والإسلامية، وخصوصاً الباكستان، فقد احتضنت تركيا اللقاء بين وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم ونظيره الباكستاني خورشيد قاصوري. ويظهر بأن تركيا وعدت بأن يقوم رجب طيب أردوغان بجس نبض بعض العواصم العربية والإسلامية، بناءً على الطلب الاسرائيلي بزرع ملحقات تجارية وثقافية اسرائيلية في السفارات التركية في تلك البلدان، وأن يثير أردوغان هذا الموضوع خلال لقاءاته مع بعض زعماء دول المنطقة خلال زيارته إلى دول الخليج. وكان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية نامق طان قد رفض التعليق على الاقتراح الاسرائيلي من دون أن ينفية أيضاً، فيما تحدثت المعلومات عن تكليف أردوغان نائبه محمد أيدين الاتصال مع العواصم العربية والإسلامية ومنها الجزائر واندونيسيا وماليزيا وباكستان وأفغانستان واليمن^(٢١).

وهكذا، فإن لعبة المصالح والحسابات التركية الخاصة كانت بشكل أو بآخر خطوة إلى الوراء، خصوصاً بالنسبة لحزب حاكم يستند إلى قاعدة انتخابية متعاطفة مع فلسطين.

إيران شهدت سنة ٢٠٠٥ تزايد الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية، خصوصاً بعد فوز أحمدى نجاد في الانتخابات الإيرانية، واستكمال سيطرة "المحافظين" على مفاصل الدولة، مما أدى إلى تقوية الخطاب العقائدي، وتزايد مظاهر العلاقات الإيرانية - الفلسطينية بما يتوافق والمبادئ التي قامت على أساسها الثورة الإسلامية في إيران.

وإذا أردنا التحدث عن العلاقات الإيرانية - الفلسطينية فلا بد أن نرجع إلى بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتوتر العلاقات الإيرانية الأمريكية. لقد أدى قيام الثورة الإسلامية في إيران إلى إعلان رفض شرعية الدولة العبرية وقطع العلاقات الإيرانية معها، وسُلم مقر السفارة الاسرائيلية السابقة في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جعلت الثورة الإيرانية من دعم مسلمي العالم أحد أهدافها الأساسية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ولكن التوجهات الإيرانية في دعم منظمة التحرير الفلسطينية بدأت بالتعثر إثر الحرب العراقية - الإيرانية، بعد وقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق. وأصبح هناك فصل ما بين الموقف المعادي لـ "إسرائيل"، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تحول هذا الدعم إلى منظمات فلسطينية أخرى بسبب الخلاف الذي نشب بين الطرفين.

بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وبدء مسيرة التفاوض السلمي مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أدى إلى تغيير في الخطاب السياسي الإيراني تجاه المسألة الفلسطينية. وبعد أن كانت إيران تعلن صراحة رفضها لعملية السلام في الشرق الأوسط، أخذت تعلن بأنها لن تقف أو لن تضع العراقيل أمام المفاوضات، على الرغم من قناعتها بأنها لن تعود على المنطقة بالسلام العادل. ولكن هذا الموقف، الذي تبلور أثناء رئاسة خاتمي الطويلة للجمهورية، تغير بشكل واضح منذ فوز أحمدى نجاد بالرئاسة. فقد صعد نجاد من الخطاب المعادي للدولة العبرية، لا سيما أن الأخيرة تلعب دوراً رئيسياً في المعارضة الأوروبية - أمريكية لامتلاك إيران التقنية النووية.

تُقدّم إيران مساعدات مختلفة للشعب الفلسطيني تشمل المساعدات الإنسانية، ودعم فصائل المقاومة الإسلامية (حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي). وقد وقفت إيران إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وعدّتها الوسيلة الأنجع للوقوف في وجه المحتل بل وشجعت الفصائل على الاستمرار في المقاومة. هذا ما عبر عنه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي بدعوة حماس للاستمرار بالمقاومة^(٢٢)، ورأى خامنئي أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة قد تم بفضل المقاومة^(٢٣). كما أكد الرئيس الإيراني أحمدى نجاد أن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية بالنسبة لإيران^(٢٤).

في المقابل، وقفت المقاومة الفلسطينية إلى جانب إيران في قضية الملف النووي، فقد هدد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بالرد على "إسرائيل" إذا ما هاجمت

إيران. وقال مشعل "نحن جزء من جبهة موحدة ضد أعداء الإسلام، وكل عنصر منها يدافع عن نفسه بوسائله الخاصة". وأعلن تأييده للبرنامج النووي الإيراني، قائلاً: "إذا افترضنا أن لدى إيران برنامجاً نووياً عسكرياً، فما الخطأ في ذلك إذا كانت إسرائيل وغيرها يملكانه؟" (٢٥).

أما في إطار الموقف الإيراني من الكيان الإسرائيلي، فهو موقف لا يمكن فصله عن محور العلاقات الإيرانية - الأمريكية لعدد من الاعتبارات بعضها تاريخي وبعضها استراتيجي. وقد قوبل انتخاب أحمد نجاد رئيساً لإيران برد فعل عاصف من الولايات المتحدة و"إسرائيل"، حيث عدت "إسرائيل" فوزه انتكاسة للحركة الإصلاحية على حسب تعبير عاموس جلعاد رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تعليقها على انتخاب أحمد نجاد رئيساً لإيران: "أن انتخابه يعدّ تطوراً إقليمياً مهماً، فمواقفه قد تؤدي إلى تأجيج العداوة بين إيران وإسرائيل" (٢٦). وما إن بدأ نجاد بتشكيل حكومته حتى سارع إلى تحديد سياسته الخارجية باستبعاد إقامة أي علاقة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية (٢٧).

وقد شارك نجاد في مؤتمر "العالم من غير الصهيونية" الذي نظّمته اللجان الإسلامية لطلاب المدارس في إيران في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥. وفيه قال نجاد: "كما قال الإمام الخميني، إسرائيل يجب شطبها عن الخريطة"، مشيراً إلى أن "الأمة الإسلامية لن تسمح لعدوها التاريخي بأن يعيش في قلبها"، وأضاف إن المعارك في الأراضي المحتلة تشكل جزءاً من حرب ستحدد مصير "إسرائيل". وفي إشارة منه إلى غضب الشعوب الإسلامية، قال إن "قادة الأمة الإسلامية الذين سيترفون بإسرائيل سيحترقون في نيران غضب شعوبهم"، لافتاً إلى أن هؤلاء سيوقعون "استسلام العالم الإسلامي". وتحدث نجاد عن "حرب تاريخية عمرها عدة قرون بين الظالم والعالم الإسلامي"، ونوّه إلى أن "سقوط آخر معقل للإسلام قبل نحو قرن عندما التزم الظالمون إنشاء النظام الصهيوني". وتابع قائلاً "إنهم يستخدمونها [إسرائيل] قاعدة متقدمة لنشر أفكارهم في قلب العالم الإسلامي" (٢٨).

وقد أثارت تلك التصريحات تساؤلات حول مستقبل العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية في ضوء التصريحات الإيرانية المندية بمحو "إسرائيل" عن الخارطة. والحقيقة أن الرؤية الإيرانية لوجود "إسرائيل" ليست أمراً غريباً، بل تعكس العقيدة الإيرانية كما دعا إليها مرشد الثورة الأول آية الله الخميني. وقد تأججت ردود الفعل الغربية والإسرائيلية حول مواقف نجاد عندما عاد الأخير إلى إثارة الأسئلة حول شرعية وجود الكيان الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وتكذيبه حصول المحرقة في حق اليهود في أوروبا، ومطالبته نقل هذا الكيان إلى أوروبا، في التصريحات التي أطلقها في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ (٢٩). ولقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل مختلفة داخل إيران وخارجها، وزادت من تأليب "إسرائيل" لدول العالم على الملف النووي الإيراني السلمي.

فالإصلاحيون في إيران انتقدوا تصريحات نجاد تجاه "إسرائيل"، وعدَّ محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، أن مثل هذه التصريحات أسهمت في تغيير مواقف أطراف كانت صديقة لإيران خصوصاً من الأطراف الغربية، وأن مثل تلك السياسات سترك آثاراً خطيرة في مصالح إيران الاقتصادية^(٣٠). وبالفعل سرعان ما تعالت الانتقادات الأوروبية على تصريحات نجاد^(٣١).

وزاد المسعى الإسرائيلي الدائم حول دفع الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية في محاولة لإجهاض المساعي الإيرانية لاستكمال برنامجها النووي والذي تعدّه إيران حقاً من حقوقها التي تمنحها لها المعاهدات الدولية^(٣٢). وفي هذا الإطار طالب وزير خارجية "إسرائيل" باعتبار إيران خطراً أكيداً وراهناً ودعا إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي، كما سارعت "إسرائيل" بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة بطرد إيران من عضوية المنظمة جاء فيه أن "أي دولة تدعو إلى العنف والدمار كما فعل الرئيس الإيراني لا تستحق مقعداً في هذه المنظمة المتحضرة"^(٣٣).

أما إيران فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التهديدات المتوالية، بل أكدت الجمهورية الإيرانية على لسان وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن إيران على استعداد لمواجهة واستيعاب أي هجوم عسكري تقوم به ضدها قوى أجنبية، واستبعد أن تقوم واشنطن بالاعتداء على بلاده، باعتبارها "غارقة في نهر العراق، ولا يمكن للغريق أن ينتقل من النهر ليسبح في البحر"، معتبراً إيران "بحراً عسكرياً وأمنياً لا يمكن لأمریکا العوم فيه"^(٣٤).

وفي الحادي والثلاثين من آب / أغسطس ٢٠٠٥ وخلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة تبادل مندوبا البلدين لدى المنظمة الاتهامات بممارسة الإرهاب وتهديد السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع من خلال البرامج النووية لكل منهما. فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي شالوم بأن إيران وطموحاتها النووية تشكل تهديداً محورياً على الأمن الدولي وعلى استئناف التقدم نحو الحوار والسلام في الشرق الأوسط. فكان الرد الإيراني على لسان أحمد صديقي، المندوب الإيراني لدى المنظمة، بأن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، بل إن الكيان الصهيوني له تاريخ مظلم ويرتكب جرائم حرب وجرائم شتى ضد الإنسانية. وفي أواخر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ وخلال زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لباريس أكد على أن "إسرائيل" على علم كامل بالنوايا الإيرانية تجاهها وأن "إسرائيل" تبذل كل ما في وسعها لإقناع العالم بمحاربة إيران، وحاول الربط بين مدى الخطر الذي تمثله إيران لـ"إسرائيل" وخطورتها على الأمن الدولي فقال "هذا الخطر لا يتهددنا وحدنا وإنما يطول تهديده القارة الأوروبية نفسها". وفي هذه الأثناء عقد مركز الوثائق والمعلومات الإسرائيلي في لاهاي مؤتمراً استثنائياً دعا إليه مسئولون من البرلمان الأوروبي ومن الأحزاب الهولندية

للعلاقات الخارجية ومنظمات الأقليات الإيرانية والمعارضة الإيرانية في الخارج، وذلك بهدف بحث الإجراءات الدولية الممكن اتخاذها ضد إيران لكسر شوكتها ومواجهة تصريحات نجاد. وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات أهمها: المطالبة بعزل إيران دولياً وطردها من الأمم المتحدة باعتبار أن ذلك هو أقل جزاء يمكن اتخاذه ضد دولة تطالب بمحو دولة أخرى عضو بالأمم المتحدة^(٣٥)؛ مطالبة أوروبا باتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها إنهاء التهديد النووي الإيراني؛ ومطالبة أوروبا بالتدخل في ملف حقوق الإنسان في إيران؛ ومطالبة الدول الغربية باتخاذ الإجراءات الملائمة لوقف نشاط إيران الإرهابي، خاصة فيما يتعلق بمساعدتها للعناصر والجماعات والتنظيمات الإرهابية^(٣٦).

شهدت إيران سنة ٢٠٠٥ عودة الحشود الشعبية إلى الاحتفال بيوم القدس العالمي. وقد شارك في مظاهرات تلك السنة الرئيس الإيراني نفسه، الذي أصر على تصريحاته السابقة بخصوص الدولة العبرية. وانهت تلك التظاهرات بصدور بيان أكد الدعم الكامل لتصريحات الرئيس نجاد، محذراً "إسرائيل" من التمادي في الاعتداء على الفلسطينيين واستتارة مشاعر المسلمين، ومهدداً الدول الساعية إلى التطبيع مع "إسرائيل" بغضب شعبي والمخاطرة بمستقبل البلاد والسير بها نحو الاضطراب والعنف لأن الشعوب الإسلامية لن ترضى بأقل من إزالة "إسرائيل".

باكستان اتخذت باكستان، منذ قيامها، موقفاً إيجابياً من جميع القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية إسلامية عادلة. ويبدو ذلك واضحاً عندما قام وزير خارجية باكستان في تلك الفترة بمساندة المجموعة العربية ضد قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧. كما أن باكستان وقفت ضد دعوة "إسرائيل" إلى المؤتمر الأفريقي - الآسيوي عام ١٩٥٤، وكذلك مؤتمر بانديونج عام ١٩٥٥. وقد استمر الموقف الباكستاني على دعمه للقضية الفلسطينية انطلاقاً من اعتبارين:

- الأهمية التي تتمتع بها القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية مركزية في العالم العربي.
- ما ترتبه الروابط الإسلامية على باكستان من مواقف تجاه القضايا العربية والإسلامية.

ولا شك أن هذا الموقف الداعم للقضية الفلسطينية كان يحقق لباكستان مكاسب سياسية في صراعها مع الهند، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية في العالم العربي. وعلى الرغم من عدم اعتراف باكستان بدولة "إسرائيل" منذ قيامها، والتأكيد على الحقوق العربية التقليدية في الصراع، إلا أن قصة العلاقة مع "إسرائيل" ظلت واحدة من الإشكاليات المهمة في السياسة الخارجية الباكستانية. فقد حرصت باكستان على التمييز بين الاعتراف ووجود اتصالات

فعلية، حيث أن غياب الاعتراف بـ"اسرائيل" لم يحل دون قيام اتصالات، وأشكال مختلفة من التعاون السري بين البلدين.

عقد الرئيس الباكستاني برويز مشرف مؤتمراً صحفياً، على هامش مؤتمر القمة الاستثنائي، الذي عُقد في مكة المكرمة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، تحدث فيه في عدة قضايا على رأسها قضية فلسطين، حيث نادى بإيجاد موقف لإنقاذ القدس من عمليات التهويد، وأكد على حساسية القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب الإسلامية^(٣٧). ويكاد هذا الموقف أن يكون التعبير الرئيسي الوحيد عن موقف حكومة مشرف من المسألة الفلسطينية خلال ٢٠٠٥. إذ يعكس العديد من الدول الإسلامية الأخرى، وبالعكس حكومات باكستانية سابقة، لم يقم أحد من مسؤولي حكومة مشرف بزيارة مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، بالرغم من تحديد تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ موعداً لزيارة أراضي السلطة الفلسطينية لكن الزيارة أُرجئت، إثر زلزال ٨ تشرين الأول / أكتوبر الذي ضرب باكستان^(٣٨). وقد سبق ذلك زيارة قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى باكستان بتاريخ ١٩ أيار / مايو ٢٠٠٥، وقال أبو مازن للرئيس الباكستاني برويز مشرف، "نأمل أن يدعنا الرئيس مشرف عبر وضع ثقله السياسي خلف الجهود للتوصل إلى حل عادل للنزاع". وردّ مشرف قائلاً: "سنقدم دعماً سياسياً للفلسطينيين لتسوية النزاع"^(٣٩).

على الرغم من التزام السياسة الخارجية الباكستانية في مجملها بمناصرة القضية الفلسطينية، والتزامها بالنهج الساعي لمصلحة الإسلام والمسلمين، وبقرارات المكتب الإسلامي للمقاطعة، وانضمامها إلى إعلان المقاطعة البريدية لـ"اسرائيل"، إلا أنها أقامت مع "اسرائيل" علاقات تجارية مباشرة وغير مباشرة، منها صفقة لشراء قطع غيار الطائرات بين الخطوط الجوية الباكستانية وشركة صناعة الطائرات الاسرائيلية في ١٩٩٥، بالإضافة إلى بعض المعاملات التجارية غير المباشرة بين البلدين والتي تتم عبر طرف ثالث، حيث لعب الأردن دوراً مهماً في هذا السياق^(٤٠). وقد أثرت مسألة الاعتراف بـ"اسرائيل" باكستانياً عندما أعلنت رئيسة الوزراء بنظير بوتو زيارة قطاع غزة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ قبل توجهها إلى القاهرة لحضور مؤتمر السكان والتنمية مما أدى إلى أزمة، حيث رفضت "اسرائيل" تلك الزيارة ما لم تقم باكستان بالتنسيق معها مباشرة. وقالت بنظير حينها إن ترتيبات الزيارة يجب أن تقوم بها السلطة الفلسطينية. وانتهت الأزمة بإلغاء بوتو للزيارة بعدما أثارت جدلاً واسعاً في باكستان حول الاعتراف بـ"اسرائيل".

بيد أن أحداً من حكام باكستان لم يجرؤ على الإقدام على فتح علاقات دبلوماسية مع "اسرائيل" مثلما فعل برويز مشرف. وفي ٢٠٠٣ زار "اسرائيل" رجل أعمال باكستاني مقرب من مشرف للتنسيق وجسّ النبض للتطبيع الكامل بين البلدين. وقد جاءت الزيارة في موازاة

تصريحات لمشرف حول إعادة النظر في العلاقات مع "اسرائيل" قبيل توجهه إلى أمريكا. وأكد هذا الموقف بعد عودته من زيارة واشنطن، قائلاً: "هل يتوجب علينا أن نكون كاثوليكين أكثر من البابا أو فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم؟". وفي شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣، صرح برويز مشرف مخاطباً شعبه: "يجب أن نعطي هذا الموضوع اهتمامنا الجدي فقد خُصنا ثلاث حروب مع الهند، ولا نزال نقيم معها علاقات دبلوماسية، ونحن لم نخض أي حربٍ مع اسرائيل"^(٤١).

مهّدت تلك التصريحات لأول لقاء علني رفيع المستوى في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ بين وزير خارجية باكستان خورشيد قصوري ونظيره الاسرائيلي سيلفان شالوم في إسطنبول بوساطة تركية^(٤٢). وقد أكد قصوري أن بلاده قررت "الارتباط" دبلوماسياً بـ "اسرائيل"^(٤٣)، بينما أعلن سيلفان شالوم عقب اللقاء أن الجانبين قررا أن تكون جميع لقاءاتهما اللاحقة علنية على طريق تطبيع العلاقات الثنائية^(٤٤). حاول قصوري تبرير تطوير العلاقات مع "اسرائيل" بأنها تسمح لبلاده بأن تلعب دوراً أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط لصالح الفلسطينيين وإقامة دولتهم^(٤٥). وهو تبرير لا يمت إلى الحقيقة بصلة، أولاً، لأن "اسرائيل" لا تسمح لأي دولة في العالم (عدا أمريكا) بالتدخل في عملية السلام في الشرق الأوسط. ثانياً، ما ظهر بعد أقل من ٤٨ ساعة من اختتام اللقاء، عندما أخذت وسائل الإعلام الباكستانية (الحكومية والمقربة إلى الحكومة) تتحدث عن المنافع الكبيرة التي ستحصل عليها باكستان نتيجة إقامة علاقات دبلوماسية مع "اسرائيل"، أهمها كسب رضا أمريكا^(٤٦)، وتحييد "اسرائيل" إزاء تطور علاقاتها مع الهند.

أعلنت إسلام آباد بعد لقاء وزيري الخارجية أن الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف سيلتقي زعماء الجالية اليهودية الأمريكية لردم الهوة بين اليهود والمسلمين. وكان مدير المؤتمر اليهودي الأمريكي ديفيد تويرسكي أعلن في نيويورك أن الجنرال مشرف قبل الدعوة لتوضيح سياسته الداعية إلى الاعتدال في العالم الإسلامي. كما أكد المتحدث باسم مشرف الجنرال شوكت سلطان أن الرئيس الباكستاني قبل الدعوة لهذا الغرض، وصرّح الجنرال سلطان أنها فرصة جيدة لردم الهوة (...). وطريقة لبدء التخلص من المفاهيم الخاطئة وسوء الفهم^(٤٧). تم اللقاء، وخطب مشرف فيه قائلاً أن منح الفلسطينيين حق إقامة "دولة" سيساعد على وقف "إرهاب" الإسلاميين، وسيؤدي إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين باكستان و"اسرائيل"! وقال مشرف أن إسلام آباد ليس لديها خلاف أو صراع مع الاسرائيليين، لكن الشعب الباكستاني يتعاطف بقوة مع طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة! وقد وصف السفير الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة خطاب الرئيس مشرف بأنه "شجاع جداً"! وسارع إلى التأكيد على أن الوقت قد حان كي تتقدم الحكومة الباكستانية خطوة إلى الأمام عبر فتح نوع من مكتب للمصالح الباكستانية في "اسرائيل".

أما الموقف الرسمي الفلسطيني من هذا اللقاء فقد اتسم بالفتور، فالرئاسة الفلسطينية كانت على علم بهذا اللقاء حيث أشار الناطق الرئاسي الفلسطيني نبيل أبو ردينة في تصريح صحفي "أن الرئيس الباكستاني برويز مشرف، أبلغ الرئيس عباس في اتصال بينهما قبل يومين، أن وزير خارجية باكستان سيلتقي نظيره الإسرائيلي في تركيا". ويبدو أن الرئاسة الفلسطينية كانت تحاول تبرير هذا اللقاء من خلال قول رئيس السلطة الفلسطينية في بيان صحافي صدر في ٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ أن "اتصال أية دولة صديقة، مع الحكومة الاسرائيلية، يصب في مصلحة الحقوق الوطنية لشعبنا"^(٤٨).

وقد وقفت فصائل المقاومة الفلسطينية في وجه هذا التطبيع، كما وصفت اللجنة الوطنية لمقاومة التطبيع في فلسطين اللقاء باليوم الأسود الذي يسجله التاريخ ووصمة عار لحكومة مشرف^(٤٩).

وحتى الجامعة العربية، فقد كان موقفها معارضاً، إذ قال المستشار هشام يوسف رئيس مكتب عمرو موسى بتاريخ ١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ إن "اسرائيل" لم تقم بشيء تستحق عليه المكافأة^(٥٠). ولعل هذه المعارضة الشديدة داخل باكستان وخارجها دفعت الحكومة الباكستانية إلى ربط الاعتراف بـ "اسرائيل" بثلاثة شروط، تتمثل في ضرورة إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس، ووجود إجماع باكستاني على الاعتراف بـ "اسرائيل" وإقامة علاقات معها، بالإضافة إلى وجود إجماع في منظمة المؤتمر الإسلامي على الاعتراف بـ "اسرائيل"^(٥١).

ولم تكن الاتصالات بين "اسرائيل" وباكستان وليدة اللحظة فقد نقلت تقارير عن وزير الخارجية الباكستاني قوله أن باكستان و"اسرائيل" أجرتا اتصالات دبلوماسية سرية على مدى عقود قبل بدئهما المحادثات في تركيا. وفي وثيقة أصدرها عام ٢٠٠٠، زعم باحث اسرائيلي من جامعة تل أبيب أن البلدين بدءا محادثتهما السرية قبل أكثر من نصف قرن، وأن هذه السرية مكنت الحكام الباكستانيين من الإبقاء على اتصالات منتظمة مع "اسرائيل" حتى مع معارضتهم العلنية للدولة العبرية^(٥٢).

وقد تطور هذا التقارب الباكستاني - الاسرائيلي بعد فترة وجيزة من لقاء وزير الخارجية البلديني في اسطنبول، فقد قام وفد باكستاني غير رسمي بزيارة "اسرائيل" يقوده مولانا أجمل قادري أحمد لاهوري، والتقى شارون مرتين، وذلك رغم النفي المتكرر الذي جاء على لسان الحكومة الباكستانية. وأكد لاهوري أن الحكومة الباكستانية أعطته تصريحاً رسمياً للقيام بهذه الزيارة ولكنهم يريدون استغلال الزيارة من أجل اختبار رد فعل الرأي العام الباكستاني^(٥٣).

وفي المقابل قام وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي إيهود أولمرت بتوقيع مرسوم بتاريخ ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، يسمح مؤقتاً بحرية الاستيراد من باكستان "في إطار تشجيع العلاقات بين اسرائيل وباكستان" حسب ما نقل عن وزارة الخارجية الاسرائيلية^(٥٤). كما قبلت الحكومة

الباكستانية المساعدات الاسرائيلية المقدمة من "اسرائيل" على إثر زلزال ٨ تشرين الأول / أكتوبر الذي ضرب باكستان، وذلك على حد قول صحيفة هآرتس الاسرائيلية^(٥٥).

كانت أكثر تفاعلات الشعب الباكستاني خلال عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي مجملها رد عنيف على توجه النظام السياسي في باكستان صوب التطبيع، حيث قابل الشارع الباكستاني اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الباكستاني مع وزير الخارجية الصهيوني في اسطنبول بحملة استنكار وإدانة واسعتين، وخرج الآلاف في مظاهرات عارمة في عدد من المدن الباكستانية، منددةً بهذا اللقاء الذي وصفته بأنه "موقف مخزي". وقد أطلق الباكستانيون على اللقاء "اليوم الأسود"، وحمل المتظاهرون أعلاماً وشارات سوداء على ملابسهم^(٥٦). ووصف قاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية في باكستان اللقاء بأنه: "جريمة كبرى ووصمة عار على جبين حكومة برويز مشرف، مؤكداً أن الشعب الباكستاني يرفض ويتبرأ من أعمال مشرف". وقال: "إنه يتبرأ منه أمام الله وأمام الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن الحكومة الباكستانية خسرت كل مبادئها الدينية والأخلاقية والسياسية جراء لقاء قصوري مع شالوم^(٥٧).

وقد ترددت أصداء دعوات في باكستان صدرت عن قوى المعارضة الباكستانية والأحزاب الإسلامية والحركة الطلابية والنقابية في البلاد لإعلان يوم ٩ أيلول / سبتمبر إضراباً شاملاً في كل ربوع باكستان، هدفه وشعاره: إسقاط نظام برويز مشرف^(٥٨). وكان من الصعب إيجاد دليل على ادعاء الرئيس مشرف أن "معظم أبناء الشعب الباكستاني يؤيدون سياسته في التوجه الباكستاني صوب اسرائيل". بل إن الارتباك بدا واضحاً على سياسة النظام الباكستاني في تعاطيه مع مسألة التطبيع مع الدولة العبرية.

ويفتح التطبيع مع باكستان، الدولة الإسلامية الوحيدة من بين أكثر من ٥٠ دولة إسلامية في العالم التي تمتلك السلاح النووي، الباب أمام "اسرائيل" لمزيد من التوسع الدبلوماسي في العالم الإسلامي الذي كان يرفضها بشكل علني لأكثر من نصف قرن. وهكذا كان من حق الاسرائيليين تسمية لقاء إسطنبول بالتاريخي^(٥٩)، بعد أن تمكنت من جرّ دولة إسلامية بحجم باكستان إلى دائرة التطبيع.

التطبيع الهادئ مع الدول الإسلامية

يبدو أن بعض الدول الإسلامية تفضل إقامة علاقات اقتصادية هادئة مع الكيان الصهيوني مع الإبقاء على مواقفها السياسية الرسمية المعلنة على حالها، وبما يتوافق مع السياسات العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتمثل هذه العلاقات اختراقات مهمة بالنسبة للجانب الاسرائيلي، في إطار التطبيع التدريجي مع هذه الدول، حتى وإن كان حجم التجارة رمزياً ومحدوداً.

ورغم أن ماليزيا كانت من أكثر الدول الإسلامية انتقاداً للمواقف الاسرائيلية، ورغم أن محاذير

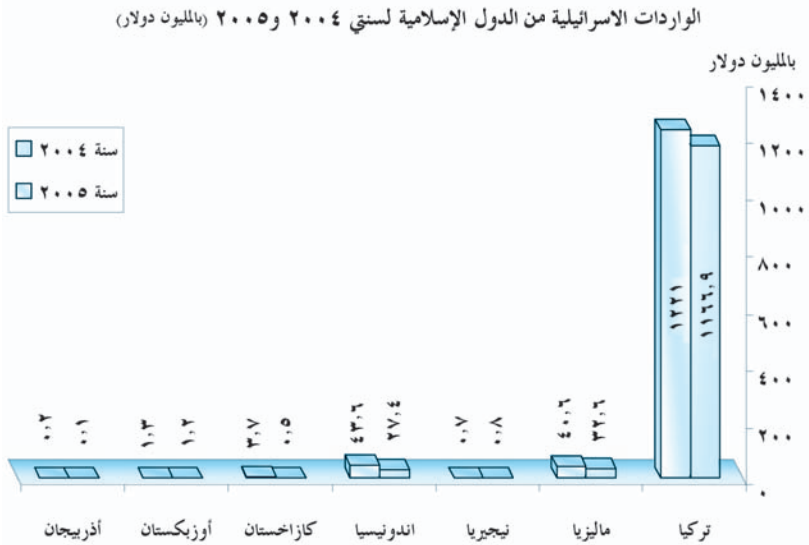
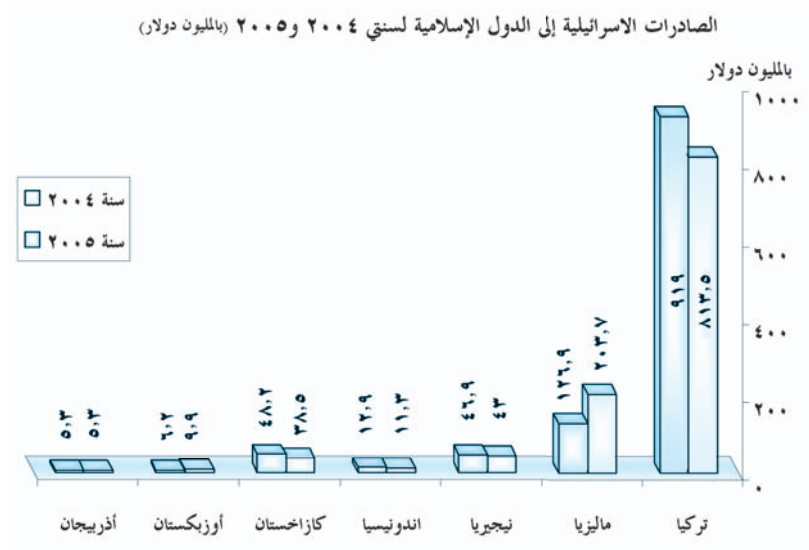
بن محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق، كان ولا يزال من أشد زعماء العالم الإسلامي انتقاداً للسياسات الاسرائيلية والأمريكية، ومن أبرز داعمي القضية الفلسطينية، كما أن رئيس الحكومة الماليزي الحالي عبد الله بدوي لا يختلف عنه في المواقف والسياسات؛ رغم ذلك كله إلا أن ماليزيا ظلت طوال السنوات الخمس الماضية ثاني دولة إسلامية من حيث حجم التجارة مع "إسرائيل" بعد تركيا، وهو حجم يزيد عن التجارة المصرية أو الأردنية مع "إسرائيل". غير أن المؤشر التجاري الماليزي - الاسرائيلي يميل سنوياً إلى الانخفاض وليس إلى الارتفاع، بعكس المؤشرات التركية والمصرية والأردنية. وقد عقد في ماليزيا سنة ٢٠٠٥ مؤتمران عالميان، نظمتها مؤسسات مدنية بدعم من الحكومة الماليزية، حيث تم التأكيد على دعم القضية الفلسطينية، غير أن المؤتمرين، في الوقت نفسه، استضافا نشطاء من حركة "السلام الآن" الاسرائيلية وأكاديميين اسرائيليين.

وشهدت العلاقات التجارية الاسرائيلية مع نيجيريا وكازاخستان تحسناً نسبياً في السنوات الماضية. أما اندونيسيا فقد حدث فيها تحسن في العلاقات مع "إسرائيل" في فترة حكم الرئيس السابق عبد الرحمن واحد، الذي يشارك في عضوية مؤسسة بيريز للسلام، لكن العلاقة شهدت انحساراً بعد تنحّيه، وبعد زيادة الحملات الشعبية والمظاهرات الواسعة، التي شهدتها اندونيسيا طوال سنوات انتفاضة الأقصى، دعماً للقضية الفلسطينية. كما أن الحركة الإسلامية في اندونيسيا تلعب دوراً متصاعداً في العملية السياسية، مما يُضعف من قدرة "إسرائيل" على الاختراق.

ويقدم الجدول التالي ملخصاً للعلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وعدد من الدول الإسلامية، وفق المصادر الاسرائيلية.

جدول رقم ٤/٢: جدول التجارة الاسرائيلية مع الدول الإسلامية (المبلغ بالمليون دولار)^١

الواردات الاسرائيلية				الصادرات الاسرائيلية				البلد
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
٨١٣.٧	٩٥١.٥	١١٦٦.٩	١٢٢١	٣٨٣.١	٤٧٠.٣	٨١٣.٥	٩١٩	تركيا
١٧.٤	٢٦	٣٢.٦	٤٠.٦	٢٨٩.٧	٢٧٦.٨	٢٠٣.٧	١٢٦.٩	ماليزيا
٠.٤	٥.١	٠.٨	٠.٧	٣٣.٣	٢٨.٤	٤٣	٤٦.٩	نيجيريا
٥٦.٥	٣٢.٦	٢٧.٤	٤٣.٦	٩.٩	١٠	١١.٣	١٢.٩	إندونيسيا
١.٢	١.١	٠.٥	٣.٧	٢٧.٣	٢٨.٥	٣٨.٥	٤٨.٢	كازاخستان
٣	١.٨	١.٢	١.٣	٣٨.١	٦.٣	٩.٩	٦.٢	أوزبكستان
٠	٠.٥	٠.١	٠.٢	٧	٢.٩	٥.٣	٥.٣	أذربيجان



خاتمة

شهد ٢٠٠٥ تصاعداً في درجة التوتر بين العالم الإسلامي والقوى الغربية، على خلفية تدهور الأوضاع في أفغانستان والعراق، والهجمات التي تبنتها القاعدة في أوروبا، والإجراءات البوليسية وأساليب الاعتقال التي تتبعها الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب. ولكن السبب الرئيس وراء هذا التوتر لا يزال هو الاشتباك التاريخي الطويل في فلسطين، حيث تلتزم الدول الغربية بالحفاظ على الدولة العبرية وأمنها، وتقدم لها دعماً متعدد الوجوه، بينما تنظر الشعوب الإسلامية إلى الدولة العبرية باعتبارها كياناً غير شرعي فرض وجوده عليها فرضاً. وقد انعكس هذا الاشتباك الغربي - الإسلامي على العلاقات بين الطرفين طوال نصف القرن الأخير، ضمناً أحياناً وتصريحاً في أحيان أخرى. وكانت سنة ٢٠٠٥ مثلاً بارزاً على هذا الارتباط. فقد شهدت، على سبيل المثال، تغييراً حثيثاً في الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية. فبعد سلسلة من التصريحات والمواقف التي أظهرت التزاماً متزايداً

من حكومة العدالة والتنمية بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وجد قادة الحكومة التركية أنفسهم مجبرين على السفر لمقر الحكومة الاسرائيلية لطلب رضاها. وكان السبب واضحاً. فبالرغم من الضجيج العالمي حول صعود "الإسلام السياسي" فإن المطالب الرئيسية للولايات المتحدة والكتلة الأوروبية من الحاكمن المسلمين لا تتعلق بقضايا الحجاب والفصل بين الجنسين، بل بالسياسة الخارجية، وعلى رأسها الموقف من الدولة العبرية. وقد بات واضحاً خلال ٢٠٠٥ أنه لم تعد العلاقات التركية - الأوروبية والتركية - الأمريكية مشروطة فقط بعلاقات أنقرة بتل أبيب، بل ربما يصل الأمر إلى مستقبل حكومة العدالة والتنمية كذلك.

وهذا ما "اكتشفته" حكومة مشرف في إسلام آباد أيضاً. إذ إن تحالف نظام مشرف الباهظ الثمن مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، لم يكن كافياً للحصول على المطالب الباكستانية من واشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح على الحكومة الباكستانية تجاوز المحرم الوطني بالاعتراف بـ"اسرائيل" والتطبيع معها، قبل أن تأمل بعلاقات مع الولايات المتحدة موازية لعلاقات الأخيرة مع الهند، أو حتى في المرتبة التالية لها مباشرة.

ولا يختلف الأمر في الحالة الإيرانية عنه فيما يتعلق بتركيا وباكستان. فالضغوط الغربية المتصاعدة على البرنامج النووي الإيراني مدفوعة أساساً بمصالح أمنية اسرائيلية وليس بخوف أورو - أمريكي جدي. ليس من الصعب، للحفاظ على الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، إخضاع البرنامج لنظام رقابة دولي مُحكم؛ وهو ما لا ترفضه إيران. ولكن المشكلة في بعدها الاسرائيلي أن من الضروري منع الإيرانيين من اكتساب المعرفة والخبرة التقنية النووية، التي يمكن أن تصبح مصدر تهديد للدولة العبرية على المدى البعيد. وبوصول المفاوضات الإيرانية مع الترويكا الأوروبية إلى نهاية الطريق، وتزايد التهديد بفرض عقوبات دولية على إيران، يدرك الإيرانيون أن مشكلتهم هي في جوهرها اسرائيلية.

لم تعد الدولة العبرية تمثل خطراً ومصدر تهديد لدول الجوار العربية وحسب، أو حتى للمحيط العربي الأوسع فقط، بل ولعدد كبير من الدول الإسلامية. وهذه هي دلالات التحول السريع في سياسة حكومة العدالة والتنمية التركية تجاه الحكومة الاسرائيلية، والانقلاب السياسي الباكستاني فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة العبرية، والتصعيد الأورو - أمريكي في مفاوضات الملف النووي الإيراني. وبينما ظن البعض خلال عقد التسعينات أن اتفاق أو سلو سيكون بداية الطريق نحو تطبيع حثيث وعلاقات سلمية بين الدولة العبرية وكثير من الدول الإسلامية، التي لا تقع في دائرة الصراع المباشر على فلسطين أصلاً، فإن أحداث سنة ٢٠٠٥ جاءت لتشير إلى عكس هذه التوقعات. فالشعوب، وحتى الدول، الإسلامية باتت أكثر وعياً وشعوراً بالارتباط الوثيق بين علاقاتها بالعالم الغربي وموقفها من المسألة الفلسطينية.

أصبح هذا الوعي أكثر وضوحاً في تظاهرات التضامن الشعبية مع فلسطين عبر أنحاء العالم الإسلامي. ومن المتوقع أن تزداد وضوحاً خلال السنوات القادمة، سواء لارتفاع حدة التدافع على فلسطين، لتساعد التوتر بين العالم الإسلامي والقوى الغربية، أم لصعود التيار الإسلامي

السياسي داخل فلسطين وفي مختلف البلدان الإسلامية. ولكن الملاحظ أن التحركات الشعبية الإسلامية المساندة لفلسطين أصبحت أقل تنظيماً ومأسسةً مما كانت عليه في الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وتعود هذه الظاهرة إلى إهمال منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي للبعد الشعبي الإسلامي منذ توقيع اتفاق أوسلو. وإن كان لا بد أن يعود النقل الشعبي الإسلامي إلى ميزان قوى الصراع حول فلسطين، فلا بد من عمل حثيث لإيجاد قنوات ارتباط وتفاعل دائمة بين الساحة الفلسطينية ومختلف مناطق العالم الإسلامي.

هوامش

(١) مؤتمر القمة الإسلامي: هو أعلى هيئة في المنظمة، ويتولى مهمة وضع الاستراتيجية الخاصة بالسياسة والعمل الإسلاميين، ويعقد بغرض بحث القضايا التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للعالم الإسلامي ورسم سياسة المنظمة وفقاً لذلك، مرة كل ثلاث سنوات وقد عقدت حتى الآن ثمانية مؤتمرات قمة إسلامية. ويعقد المؤتمر أيضاً كلما اقتضت مصلحة الدول الأعضاء ذلك. ولدى عقد كل دورة من دورات مؤتمر القمة الإسلامي يجري انتخاب رئيس يتولى هذا المنصب إلى حين عقد الدورة التالية.

(٢) انظر: البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في:

<http://www.oic-oci.org/ex-summit/arabic/fc-ex-sum-ar.htm>

(٣) انظر حول الاعتداءات والتهديدات التي تعرّض لها المسجد الأقصى خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥:

<http://www.mic-pal.info/reportdetails.asp?id=606>

(٤) القدس العربي، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٥) <http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=1742>

(٦) http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName

(٧) <http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/middle>

(٨) انظر: نص كلمة وزير الخارجية التركي عبد الله جول أمام أعضاء المجلس التشريعي، وزارة الشؤون الخارجية / السلطة الوطنية الفلسطينية، ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، انظر:

<http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=1737>

(٩) محمد نور الدين، "العلاقات التركية - الاسرائيلية: مرحلة جديدة؟"، الشرق، ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(١٠) محمد الخولي، "تركيا واسرائيل: تحالف وتضارب المصالح"، البيان، ٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٥.

(١١) سونر كاغابتي، "رئيس الوزراء التركي يزور اسرائيل: العلاقات التركية- الاسرائيلية إلى أين؟"، موقع الاختلاف ثروة، ٢٧ نيسان / إبريل ٢٠٠٥، انظر:

http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/NetWatch/NW_5.10.05/Cagaptay.ht

(١٢) <http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/middle>

(١٣) القدس العربي، ٢ أيار / مايو ٢٠٠٥.

- (١٤) الوفد، ١٤ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (١٥) السفير، ٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (١٦) البيان، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (١٧) عبد الزهرة الركابي، "تركيا واسرائيل.. تجديد التحالف أم تفعيله؟"، **الخليج**، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.
- (١٨) حسني محلي، "ماذا تعني زيارة أردوغان إلى اسرائيل؟"، **المستقبل**، ٣٠ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.
- (١٩) سونر كاغابتي، "رئيس الوزراء التركي يزور اسرائيل: العلاقات التركية- الاسرائيلية إلى أين؟"، موقع الاختلاف ثروة، ٢٧ نيسان / إبريل ٢٠٠٥، انظر:
- http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/NetWatch/NW_5_10_05/Cagaptay.ht
- (٢٠) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٢١) حسني محلي، "أنقرة تزرع دبلوماسيين اسرائيليين بسفاراتها في دول عربية وإسلامية"، **الخليج**، ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (٢٢) الأمان، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٢٣) الأيام، البحرين، ٢٠ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (٢٤) **المستقبل**، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٥) **الحياة**، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٢٦) أحمد الطاهر، "العلاقات الإيرانية- الاسرائيلية، جولة جديدة من العداء والتوتر"، **القدس**، ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٣٢.
- (٢٧) **الشرق الأوسط**، ١٧ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (٢٨) **الخليج**، ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٩) نقولاً صايغ، "على مشارف نهاية العام ٢٠٠٥"، مركز الإعلام والمعلومات، فلسطين، ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥: <http://www.mic-pal.info/article/details.asp?id=2086>
- (٣٠) **الخليج**، ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٣١) **الخليج**، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٣٢) تسود في العقل الاستراتيجي الاسرائيلي رؤية مفادها أن إيران تشكل التهديد الأهم لأمن "اسرائيل" ومن ثم يزيد قلق "اسرائيل" من تطوير إيران لبرنامجها النووي. انظر:
- Louis Rene Berse Israel, Iran, and Prospects for Nuclear war in the Middle East, *Strategic Review*, Vol. 21. No., 2, Spring 1993
- وفي هذا الإطار تكثر أسئلة من نوعية هل سلاح الجو الاسرائيلي مهياً لتدمير المنشآت النووية الإيرانية؟ انظر مقالة دانيال أفراتي بهذا العنوان في: **شئون الأوسط**، ع ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ٨٣.
- (٣٣) أحمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ٣٣.
- (٣٤) **الحياة**، ٢٩ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (٣٥) تشكل قضية عزل إيران أهم عناصر الرؤية الاسرائيلية للدور الإيراني فيما يسمى منطقة الشرق الأوسط، انظر في هذا المعنى:
- Ult Aras, Turkish – Israeli– Iranian relation in The Nineties: Impact on The Middle East, *Middle East Policy*, Vol. VII. No. 3, June 2000
- (٣٦) أحمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ٣٣.
- (٣٧) <http://www.islamicsummit.org.sa/16.aspx?ID=116>
- (٣٨) **الغد**، الأردن، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.
- (٣٩) **السفير**، ٢٠ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٤٠) محمد فايز فرحات، "تطبيع العلاقات الباكستانية - الاسرائيلية.. الدوافع والإشكاليات"، **السياسة**

الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٨٠ (وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاق بين "إسرائيل" والخطوط الملكية الأردنية لنقل البضائع الاسرائيلية إلى الدول الإسلامية التي لا تعترف ولا تقيم معها علاقات دبلوماسية ومنها باكستان).

(٤١) د. أسعد عبد الرحمن، "العلاقات الباكستانية - الاسرائيلية: شرح جديد في الجدار الدبلوماسي العربي"، جريدة الحقائق، ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥:

<http://www.alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&kissueid=9&secid=5&artcleid=34133>

(٤٢) حول الدور التركي، انظر مقالة: خيرى منصور، "يوليوس العربي وبروتوس الباكستاني"، الخليج، ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٣) بهذا المصطلح الغامض "الارتباط دبلوماسياً" تؤسس باكستان لعلاقات دبلوماسية تحت مظلة وصف غير مألوف في العلاقات الدولية وهو الارتباط الدبلوماسي، والذي لا قيمة قانونية له، خاصة إذا لم يرافقه اعتراف قانوني ورسمي حسب الأصول المعمول بها دولياً، وإنما قيمته الكبرى تكمن في مغزاه السياسي والمعنوي والدعائي بالدرجة الأولى. انظر مقال: حسن أبو طالب، "الزوايا الأربع للارتباط الدبلوماسي الباكستاني الجديد مع إسرائيل"، جريدة الوطن، السعودية، ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٤) حسن العطار، "المكافآت الإسلامية والعربية للكيان الصهيوني"، جريدة أخبار الخليج، البحرين، ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٥) بررت باكستان خطوتها بالتطبيع مع "إسرائيل" بأنها مكافأة لها على إخلاء قطاع غزة من المستوطنات اليهودية، حيث اعتبرتها خطوة اسرائيلية لتصفية الاحتلال.

(٤٦) فور الإعلان عن بدء العلاقات بين باكستان و"إسرائيل" وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدات مالية بثلاثة مليارات دولار مع تقديم طائرات متقدمة بقيمة مليار دولار وتقديم طائرات حربية أخرى من طراز ف ١٦٠ لتحديث سلاح الجو الباكستاني، نصوص المجالي، "باكستان: العون الأمريكي عبر البوابة الاسرائيلية"، جريدة الرأي، الأردن، ٢١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٤٧) القدس العربي، ٢٧ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٨) المستقبل، ٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٩) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/sep059_1//details4.htm#1

(٥٠) موقع إسلام أون لاين، ١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥١) الخليج، ٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٥٢) الوطن، قطر، ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٣) البيان، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ نقلاً عن جريدة نيشن الباكستانية.

(٥٤) الغد، ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٥) هآرتس، ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/634932.html>

(٥٦) د. جمال مظلوم، "العلاقات الباكستانية - الاسرائيلية.. الأبعاد العسكرية"، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٨٢.

(٥٧) أمير الجماعة الإسلامية في باكستان، في حوار مع المركز الفلسطيني للإعلام:

<http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2005/ameer.htm>

(٥٨) فهمي هويدي، "أين المصلحة في التطبيع الآن...؟"، الشرق الأوسط، ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٩) وزير الدولة التركي محمد ايضن الذي رتب للقاء الباكستاني - الاسرائيلي ورعاه خرج ليقول إن لدى بلاده العديد من الأفكار المشابهة لهذا اللقاء، والتي اعتبر أنها تأتي في إطار واجب تركيا لرعاية الحوار بين الحضارات والأديان. انظر: الحياة، ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٦٠) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm